

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

Ministry of Foreign Affairs

Minister of Maghreb Affairs,
The African Union and the League of Arab States



وزير الشؤون المغاربية
والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية

الجزائر والقضاء على الراديكالية

تجربة للتبادل

سبتمبر 2015

قائمة المحتويات

مقدمة

1- التدابير ذات الطابع السياسي

- أ. الإصلاحات المؤسساتية
- ب. رفع حالة الطوارئ
- ج. الانضمام إلى المواثيق والمعاهدات الدولية للارتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها
- د. سياسة المصالحة الوطنية مسبقة بسياساتي الرحمة والوئام المدني
- هـ. عصنة الإدارة العمومية

2- التدابير ذات الطابع الاقتصادي

3- التدابير المتخذة في مجالي القضاء والسجون

- أ. إلغاء الهيئات القضائية الاستثنائية
- ب. الاستمرار في تعليق تنفيذ الحكم بعقوبة الإعدام
- ج. التشجيع على التوبة واستئصال التطرف داخل المؤسسات العقابية
- د. التكوين داخل السجون
- هـ. التدابير الأخرى المتخذة في مجالي القضاء والسجون

4- تدابير الحفاظ على النظام العام وحماية الأشخاص والممتلكات

5- التدابير ذات الطابع الديني

6- التدابير الموجهة صوب المحيط المباشر للعائلات والحركات الجموعية والزوايا والمنظمات التقليدية الأخرى

7- التدابير المتخذة في مجالي الاتصال والإعلام

8- التدابير المتخذة في مجال المنظومة التربوية

9- محاربة الأمية

10- التدابير المتخذة لتدعيم التكوين المهني

11- التدابير المتخذة لتعزيز الشغل ومكافحة البطالة في أوساط الشباب

12- التدابير المتخذة لتعزيز الثقافة بوصفها أداة لمكافحة الإقصاء والظلمية والتعصب والتطرف العنيف

13- التدابير المتخذة في مجال التعاون الثنائي، الجهوي والدولي

استنتاجات

تحتفل الجزائر في 29 أيلول/سبتمبر 2015 بالذكرى العاشرة لاعتماد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي قدمه رئيس الجمهورية السيد **عبد العزيز بوتفليقة** وأجري استفتاء عام عليه. ووافقت الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري على هذه المبادرة التي كانت حاسمة في تحديد مستقبل البلاد (97.38% من الأصوات أيدت الميثاق، بنسبة مشاركة قياسية بلغت 79.76%).

وصرح السيد رئيس الجمهورية في العديد من المناسبات قائلا "إن المصالحة الوطنية ستمثل معلما رئيسيا في مسار تجديد بلدنا، وإنها تناشد كافة الجزائريين والجزائريات من أجل أن يسامحوا دون أن ينسوا ومن أجل أن يتطلعوا إلى المستقبل بثقة ويستحدثوا نمطا جديدا للعيش معا في جزائر أكثر رخاء على الدوام". وشدد رئيس الجمهورية أيضا على أن "المصالحة الوطنية خيار واع يركز على المصلحة العليا للأمة" وعلى أنها "خيار استراتيجي تلتئم به جروح شعب بأسره فيتصالح بذلك مع نفسه" وأن "المصالحة الوطنية لا تمثل خذلان أو انكسار وإنما هي خيار حضاري اتخذته شعبنا".

وبفضل سياسة المصالحة الوطنية هذه، استعادت البلاد أمنها وسلمها واستقرارها بصفة نهائية. وقد أكدت هذه السياسة بأمان وعزيمة وبإيمان عميق على قدرة الشعب الجزائري في طي صفحة المأساة الوطنية الأليمة وإعادة إدماج أبنائه الذين ظلوا الطريق، والعمل من أجل بناء جزائر جديدة أساسها المساواة والعدالة والحرية للجميع بدون استثناء.

كما تم استرجاع الأمن والسلم والاستقرار أيضا بفضل تضافر جهود المؤسسات السياسية والعسكرية والأمنية والإدارية التابعة للدولة، بالإضافة إلى المواطنين والقوى الحية للأمة من أجل تنفيذ سياسة المصالحة الوطنية.

واستخلصت الجزائر من تجربتها الصعبة في مكافحة التطرف العنيف واستئصال الإرهاب من جذوره درسا قيما مفاده أنه مهما كانت الأهمية التي قد تتسم بها الهزيمة الأمنية للإرهاب فإنها تبقى دائما جزئية، إذ يسعى الإرهاب إلى إيجاد ما يبرره ويبرر ما لا تبرير له، ولذلك فإنه يستغل النقائص وأوجه القصور التي توجد في أي مجتمع.

وعليه، فقد اعتمدت الحكومة الجزائرية إستراتيجية تهدف إلى جعل المجتمع برمته بمنأى عن السيطرة والتضليل الذين يفرضهما دعاة التطرف العنيف والإرهاب. وتنعكس هذه الإستراتيجية على مستويات عديدة، إذ تستند إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية وتكريس دولة القانون والعدالة الاجتماعية على نحو مستمر إضافة إلى تعزيز التنمية التي تتيح فرصا وحظوظا متساوية لكل مواطن.

والجزائر على يقين بأن مكافحة هذه الآفة الخطيرة أصبحت ذات أولوية ملحة وفي كافة المجالات سواء كانت سياسية، مؤسساتية، اقتصادية، ثقافية، دينية، تربوية أو اجتماعية. ومن أجل بلوغ ذلك، فإنه من الضروري ضمان التعاون الفعلي بين مختلف المؤسسات الوطنية وجميع الشركاء الاجتماعيين وكافة المواطنين.

وتستند الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف العنيف على محورين أساسيين:

- من جهة، الحفاظ على مستوى عالي من التعبئة واليقظة على مستوى كافة المصالح الأمنية أثناء قيامها بمهمتها المؤسساتية المتمثلة في حماية النظام العام وضمان أمن الأشخاص والممتلكات.

- ومن جهة أخرى، تطبيق سياسة شاملة للقضاء على الراديكالية تمزج بين إجراءات سياسية واقتصادية وثقافية ودينية في الآن ذاته، وتشارك فيها كافة المؤسسات والمواطنين وتخصص لها نسبة هامة من موارد الدولة.

وبمضيها في هذا النهج، تعكف الجزائر على لم شمل جميع أبنائها حول قيم جزائرية أصيلة تتمثل في التسامح والعفو والتضامن من أجل بناء مستقبل خال من تهديدات آفة الإرهاب والتطرف العنيف وكل محاولات وإغراءات الانسياق وراء ذلك.

1- التدابير ذات الطابع السياسي

إن الجزائر على قناعة تامة بأن العوامل المتمثلة في تكريس دولة القانون والديمقراطية التشاركية وكذا احترام النظام الدستوري وقوانين الجمهورية ونبذ العنف، تعد من بين الأدوات الأكثر نجاعة في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب. كما تؤمن أيضا بأن التنمية القائمة على العدالة الاجتماعية وتساوي الفرص تمثل رادعا قويا في وجه التحريض على التطرف العنيف وحمالاته التجنيدية.

وفي هذا الصدد، عززت الجزائر نفسها بمؤسسات جمهورية تزاوّل نشاطها في إطار دستوري تعددي يستند إلى سيادة القانون وشرعية الانتخابات واحترام إرادة الشعب التي يعبر عنها في إطار انتخابات دورية.

وبالمثل، تعتبر الجزائر أن تحسين الإدارة على نحو مستمر ومكافحة البيروقراطية والفساد فضلا عن اللامركزية وإشراك الفاعلين المحليين والمجتمع المدني في إدارة الشؤون المحلية، من أهم الأدوات لمكافحة التطرف العنيف والقضاء على التهميش وعدم المساواة. وبهذا الصدد، فإن الجزائر عضو مؤسس للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، كما أحالت تقرير تقييمها الوطني فضلا عن التقريرين الأولين عن حالة تنفيذ برنامج عملها في مجال تعزيز الحكم الرشيد.

كما عززت الجزائر ترسانتها القضائية ومؤسساتها المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي تعتبر اليوم طرفا في العديد من المواثيق والآليات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، كما تقي تماما بالالتزامات المترتبة على ذلك وبصورة منتظمة.

ومن أهم الإجراءات الرئيسية ذات الطابع السياسي المتخذة ، نذكر ما يلي:

أ. الإصلاحات المؤسساتية

نظرا لتيقنها من أن دولة قادرة وقوية تستند إلى سيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحقيق المساواة والعدل للجميع، واصلت الجزائر خلال سنة 2014، في ظل قيادة رئيس الجمهورية السيد **عبد العزيز بوتفليقة**، حركتها في مجال بناء مؤسسات قوية ومستديمة من خلال اعتماد جيل جديد من الإصلاحات المؤسساتية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي من المتوقع أن تكفل باعتماد دستور جديد.

واستجابة للمطالب النوعية للمواطن الجزائري، أظهرت هذه الإصلاحات عن إرادة جلية لتوسيع الفضاءات والممارسات الديمقراطية الحميدة وتعزيزها على نحو مستمر.

وتمخض عن هذه العملية اعتماد البرلمان لأربعة قوانين عضوية ذات صلة بالنظام الانتخابي والأحزاب السياسية والإعلام وتعزيز تمثيل المرأة داخل المجالس المنتخبة، فضلا عن قوانين أخرى تتعلق بتنشيط الحركة الجمعوية وتقليص العهدة الانتخابية مع مختلف المستويات المؤسساتية للتمثيل الشعبي. وتشهد هذه القوانين تطبيقا متدرجا وبوتيرة ديناميكية.

- يمنح القانون العضوي رقم 01-12 المؤرخ في 18 شباط/ فبراير 2012 المتعلق بالنظام الانتخابي، المزيد من الضمانات إزاء القيام بالواجب الانتخابي بكل حرية وديمقراطية. وينص هذا القانون على أن الانتخابات يشرف عليها قضاة وتتم مراقبتها من قبل ممثلي المترشحين من الأحزاب السياسية والمترشحين الأحرار، كما تم أيضا إنشاء لجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات تضم في عضويتها ممثلي مختلف الأحزاب السياسية والمترشحين الأحرار. ويلزم هذا القانون على استخدام صناديق اقتراع شفافة وحبر غير قابل للإزالة، إضافة إلى التزام الإدارة بتقديم مبرر قانوني لأي رفض للترشح. كما يتضمن أيضا العديد من الأحكام الجديدة من بينها منح المترشحين أو من يمثلهم مباشرة وفي مراكز الانتخاب نسخا من المحاضر المتعلقة بنتائج الاقتراع. كما تم تخفيض عدد التوقيعات اللازمة للترشح للانتخابات الرئاسية.

- يعزز القانون العضوي رقم 04-12 المؤرخ في 12 كانون الثاني/يناير 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية، التعددية الديمقراطية ويثري تلك الأحكام التي تنظم إنشاء الأحزاب السياسية وعلاقتها بالإدارة العمومية. كما يعزز شفافية الإدارة في مجال التكوين السياسي

وينظم النزاعات أو الخلافات التي من شأنها أن تقع بين الإدارة وحزب سياسي معتمد. كما يحمي حقوق الجماعات الوطنية من خلال وضع أحكام قادرة حتى على الوقاية من إعادة وقوع المأساة الوطنية من جديد، ويحظر أي تقييد للحريات الأساسية ويكرس الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة ويحمي الوحدة الوطنية ووحدة التراب والاستقلال الوطني إضافة إلى صون العناصر التي تشكل الهوية الوطنية.

- يكرس القانون رقم 06-12 المؤرخ في 12 كانون الثاني/يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، حرية الجمعيات وينظم النشاط الجمعي ويسد الثغرات القانونية الموجودة لاسيما فيما يتعلق بالمؤسسات الجمعوية وجمعيات الصداقة والجمعيات الأجنبية الموجودة في الجزائر. كما يعزز أكثر حق إنشاء الجمعيات، ويفرض على هذه الأخيرة الوفاء بعدد من الالتزامات العالمية من بينها نزاهة مسؤوليها والالتزام بالشفافية في إدارتها لاسيما الإدارة المالية واحترام أنظمتها، كما يشمل ذلك ما يتعلق بمجال نشاطها الخاص واحترام الدستور والتشريعات المعمول بها وكذلك النظام العام. وينص القانون على منح الجمعيات مركز "مصلحة عامة" عندما "يمثل مجال عملها أولوية بالنسبة إلى الجماعات المحلية"، ويعزز هذا النص دور المجتمع المدني كفاعل أساسي في الديمقراطية التشاركية.

- وجاء القانون العضوي رقم 05-12 المؤرخ في 12 كانون الثاني/يناير 2012 المتعلق بالإعلام، ليلبي احتياجات وحقوق المواطن والمجتمع في مجال الإعلام وحرية التعبير التي لم تكن موجودة من قبل. ومن بين الإنجازات الكبيرة التي كرسها هذا القانون هو إلغاء الجريمة الصحفية ووضع حماية أكبر لحياة حرية المواطن الشخصية وضمان حقه في الإعلام وتحسين الوضعية الاجتماعية والمهنية للصحفيين وإنشاء سلطتين مستقلتين إحداهما للصحافة والأخرى للإعلام السمعي البصري، بالإضافة إلى إنشاء مجلس لأخلاقيات المهنة وفتح مجال السمعي البصري أمام المستثمرين الجزائريين الخواص، وتكريس حرية الإعلام المطلقة على شبكة الانترنت سواء بالنسبة إلى الصحافة المكتوبة أو وسائل الإعلام السمعية البصرية، وكذا تحسين توزيع الصحافة الوطنية عبر كامل التراب الوطني. وقد فتح إصدار هذا القانون المجال لإعداد قوانين خاصة بشأن الإعلام السمعي البصري والإشهار واستطلاعات الرأي إضافة إلى وضع الصحافي.

ب. رفع حالة الطوارئ

سبق وأن أظهرت عملية رفع حالة الطوارئ سنة 2011 على إرادة الدولة في تعزيز اختيار الشعب الجزائري للديمقراطية والتعددية السياسية وجعلها أمرا لا رجعة فيه. وعلى الرغم من أنه ينبغي التذكير بأن هذا الإجراء لم يكن يهدف إلى إعاقة ممارسة الحريات العامة، فإنه أتاح للدولة التصدي بسرعة ونجاعة لمختلف التهديدات، إذ خول للسلطات العمومية اتخاذ تدابير معينة لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب.

ج. الانضمام إلى المواثيق والمعاهدات الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

انضمت الجزائر، إلى غاية اليوم، إلى ثمانية مواثيق ومعاهدات دولية من أصل تسعة رئيسية في مجال حقوق الإنسان، كما انضمت إلى خمسة معاهدات إقليمية بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان.

وطبقا لما تنص عليه المادة 132 من الدستور، فإن للمواثيق والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر أولوية وأسبقية على القانون الوطني.

وقد قطعت الجزائر شوطا معتبرا في توسيع مجالات الحرية واحترام حقوق الإنسان، بالرغم من آفة الإرهاب الذي تعرضت لها.

د. سياسة المصالحة الوطنية مسبوقة بسياستي الرحمة والوئام المدني

تتجلى سياسة المصالحة الوطنية في حماية تلاحم المجتمع الجزائري وانسجامة من خلال تعزيز المبادرات السياسية المتتالية التي تستند إلى القيم الروحية والأخلاقية الراسخة لدى الشعب الجزائري، وهي قيم تتجلى في التسامح والإنسانية وقدسية الحياة البشرية. وتستند هذه المبادرات السياسية إلى مبدأ مفاده أن الإسلام الذي استغلته الجماعات الإسلامية وكل من يراها لطالما كان حافزا للَمّ الشمل ومصدرا للنور والسلام والحرية والتسامح. وتستند هذه السياسة أيضا إلى قناعة راسخة مفادها أن أية سياسة ترتكز حصريا على القمع غير كافية لوحدها في قطع دابر هذه الظاهرة على نحو مستدام.

وينقسم هذا النهج إلى ثلاث مراحل، حيث يتعلق الأمر بسياسة الرحمة التي تم إرساؤها سنة 1995، ثم تلتها سياسة الوئام المدني التي تم اعتمادها عن طريق استفتاء سنة 1999، ثم ميثاق المصالحة الوطنية الذي تمت الموافقة عليه كذلك بواسطة استفتاء سنة 2005.

وتتضمن الهيكلة القانونية العامة لميثاق السلم والمصالحة الوطنية من خلال الأمر الرئاسي رقم 06-01 المؤرخ في 27 شباط/فبراير 2006، والذي تم إصداره تحت عنوان "تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية"، والمرسوم الرئاسي رقم 06-93 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية، والمرسوم رقم 06-94 المتعلق بتقديم الدولة إعانة إلى الأسر المحرومة التي ابتليت بزلوع أحد أقربائها في الإرهاب، وأخيرا المرسوم رقم 06-95 المتعلق بشروط تنفيذ المادة 13 من الأمر الرئاسي رقم 06-01. ويكمل هذا الجهاز الإطار القانوني الموجود منذ عام 1999 الذي يتكفل بضحايا الإرهاب من خلال المرسوم التنفيذي رقم 99-44 المؤرخ في 13 شباط/فبراير 1999 المتعلق بتعويض الأشخاص الذين وقعوا ضحية أضرار جسدية أو مادية لحقت بهم من جراء أعمال إرهابية أو حوادث وقعت في إطار مكافحة الإرهاب.

وبغية تيسير عودة السلم المدني، اتخذت الدولة إجراءات للرحمة لفائدة الإرهابيين الراغبين في التوبة الأمر الذي ساهم في استقرار البلاد، وكذا تضامن أفراد الأمة وتعاطفها مع جميع ضحايا المأساة الوطنية ونوي الحقوق.

وساهمت الأحكام التي وُضعت في إطار نصوص القانون على نحو فعال في إبعاد الأفراد المتورطين في قضايا ذات صلة بالإرهاب عن الأفكار المتطرفة والمخططات الأصولية الراديكالية لاسيما من خلال التدابير التالية :

- ✓ إجراءات إسقاط الدعوى العمومية في حق الأفراد المتورطين في قضايا الإرهاب؛
- ✓ استبدال وتخفيف العقوبات المفروضة على الأشخاص المحكوم عليهم نهائياً والذين لا يستوفون الشروط لإطلاق سراحهم ؛
- ✓ تقديم الرعاية لأسر الأشخاص الذين تعرضوا للقتل في إطار مكافحة الإرهاب؛
- ✓ تدابير إقصاء في حق الأشخاص الذين قاموا بعمليات اغتيال واغتصاب وهجمات باستخدام مواد متفجرة في الأماكن العامة.

وفي إطار التضامن الوطني الذي يمثل جزءاً لا يتجزأ من عمل المصالحة الوطنية، أخذت الدولة على عاتقها بكل عزم وإصرار قضية ضحايا المأساة الوطنية، حيث تم منح يد العون إلى الأرملة واليتيم وإلى نوي الحقوق من خلال مساعدتهم من أجل أن يعيشوا بشرف وكرامة إلى حين التئام جراحهم.

وكانت سياسة المصالحة الوطنية ولا تزال أداة فعالة في خدمة حقوق الإنسان. فقدت أتاحت الفرصة لإنقاذ الأرواح ومنحت المواطنين بصيص أمل من جديد وأعدت السلم الذي لا يمكن من دونه القيام بأي شيء لصالح الأجيال الحالية والقادمة، كما وسمحت للبلاد من استرجاع استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي، وعودة الهدوء ومعالجة جراح المأساة الوطنية بنجاحة.

وبفضل هذه السياسة وافق الآلاف من التائبين على تسليم أنفسهم بملء إرادتهم، مما أتاح للدولة إنقاذ المئات بل الآلاف من الأرواح البشرية، وتمكن عدد كبير من التائبين من العودة إلى المجتمع والاندماج فيه من جديد، كما أتاحت أيضا معالجة مختلف جراح المأساة الوطنية على نحو ملائم. وتضمن ذلك معالجة الأغلبية الساحقة من المسائل العالقة ذات الصلة بقضية المفقودين الحساسة وإعادة إدماجهم في مناصب عملهم، أو تعويض الأشخاص الذين خضعوا لإجراءات إدارية لإقالتهم بسبب أحداث ذات صلة بالمأساة الوطنية، وتقديم الدولة الإعانة (منحة الوفاة والمعاشات) إلى "الأسر المحرومة" التي ابتليت بزلوع أحد أقربائها في الإرهاب (الوفاة في صفوف الجماعات الإرهابية)، وتبني قضية النساء اللواتي تعرضن إلى الاغتصاب من قبل العناصر الإرهابية في المناطق الجبلية واعتبارهن كضحايا للإرهاب.

وحسب رأي عدد كبير من الملاحظين، فقد عرّفت المصالحة الوطنية في الجزائر نجاحا وتقدما كبيرين، إذ لم تُفرض على حساب حقوق الإنسان المعترف بها دستوريا للمواطن ولم تتجاهل التزامات الجزائر الدولية وهي تسعى إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما في ذلك أسْمى هذه الحقوق وهو الحق في الحياة.

ومن المهم الإشارة إلى أن عددا محدودا من الأشخاص يرفضون الحصول على التعويض دون أن يعارضوا مبدأ المصالحة الوطنية.

وتعتزم الحكومة الجزائرية مواصلة تنفيذ المصالحة الوطنية وتواصل استقبال أبنائها المغرر بهم بكل أخوية، في الوقت الذي تلاحق فيه بإصرار وبكل ما أوتي للقانون من قوة وصرامة أي شخص يمس بسلامة المواطنين وممتلكاتهم أو باستقرار وأمن في الوطن.

هـ- عصرنة الخدمة العمومية

يعتبر إصلاح الخدمة العمومية من الانشغالات الكبيرة التي تساور الدولة. وبهدف تقريب الإدارة أكثر من المواطنين وتحسين جودة الخدمات التي يستفيدون منها، باشرت الدولة العمل في برنامج واسع النطاق لعصرنة الخدمات الإدارية العمومية ورقمنتها وإضفاء الطابعين اللامركزي والإنساني عليها وذلك في مختلف المجالات انطلاقا من الحالة المدنية ووصولاً إلى وثائق السفر والصحة والبريد... الخ، ويتمثل الهدف المرجو من ذلك هو التمكن من إقامة إدارة رقمية على المدى القصير. كما تم خلق مرصد وطني للخدمة العمومية الذي هو في طور الإنجاز، والذي تتمثل مهمته في المضي قدما بالخدمة العمومية وتقييم نجاعتها على نحو متواصل.

وسيجمع البرنامج كافة القطاعات المعنية بما في ذلك المصالح الإدارية والمجتمع المدني والمصالح المختصة، وتحظى النتائج الأولية الملموسة التي حققها هذا البرنامج خلال السنوات الأخيرة الماضية بالرضا والانضمام الشعبي القوي إليها.

2- التدابير ذات الطابع الاقتصادي

تمثل مكافحة التطرف العنيف والإرهاب والوقاية منهما من خلال المناهج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عناصر مهمة في إطار سياسة التنمية التي تقودها الحكومة الجزائرية. وتتضمن أولويات هذه السياسة اليوم في تدعيم دولة القانون، تعزيز الاستقرار، الترويج للحوار الوطني، دعم المجال الاقتصادي والمالي، تحفيز تنمية الأنشطة الإنتاجية، تنمية البنى التحتية الأساسية، الترويج لتنمية إقليمية تنسجم مع البيئة وتحترمها وأخيرا تلبية احتياجات المواطنين.

وتضمن المخطط الخماسي الذي شمل الفترة 2010-2014، والذي بلغت ميزانيته 286 مليار دولار، برامج طموحة تلبي احتياجات البلاد في مجالات البنية التحتية وتدعيم الإنتاج الوطني وتلبية احتياجات المواطنين. وعلى الرغم من الظرفية الاقتصادية الأقل ملائمة في الوقت الراهن، فإن هذا الجهد المبذول سيتواصل في إطار برنامج التنمية الحالي والذي سيشمل الفترة 2015-2019.

وتتطلع الجزائر في إطار استراتيجية التنمية هذه إلى بلوغ هدف معين يتمثل في دفع حركية جديدة تستند إلى النمو الاقتصادي القوي، وأن تجعل في الوقت ذاته من التحويلات الاجتماعية مبدأ جوهريا ومن تحسين ظروف معيشة المواطنين قاعدة أساسية. وقطعت تلبية الحاجات الاجتماعية بذلك شوطا معتبرا، وبلغت نسبة نفقات الدولة السنوية لفائدة الفئات المحرومة حوالي 12 % من مجموع الناتج المحلي الخام.

3 - التدابير المتخذة في مجالي القضاء والسجون

شكل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون الأسس التي تستند إليها الدولة الجزائرية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، كما عرفت العديد من التحديات بهدف تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وليس لتقييدها. وتساهم عملية مكافحة الإرهاب في ظل احترام الحقوق الأساسية في تحقيق مقبوليتها ونجاحتها، ومن شأن الحياد عن هذه القيم عند محاربة من يحاولون تحطيمها أن يكون بمثابة مد يد العون إليهم وتشجيعهم على خرق المعايير العالمية التي يستند إليها تنظيم مجتمعاتنا.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات، وضعت الحكومة الجزائرية، وبصفة تدريجية، مجموعة من التشريعات بغية تأطير عمل قوات الأمن مما يضمن حقوق الأشخاص المتورطين في عمليات إرهابية من خلال احترام السلامة البدنية وعدم المساس بكرامتهم الإنسانية خلال فترة الاعتقال وخلال المحاكمة وكذا طوال فترة قضائهم للعقوبة.

ومن بين التدابير الأساسية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لتكريس دولة القانون وتقديم المزيد من الضمانات إلى المتقاضين، بمن فيهم أولئك المحكوم عليهم بارتكاب أعمال إرهابية، بغية إعادتهم إلى الطريق الصحيح وإعادة إدماجهم في المجتمع بصورة مستدامة، نذكر ما يلي:

أ. إلغاء الهيئات القضائية الاستثنائية

أصبحت عملية مقاضاة الأشخاص الذين قاموا بأعمال إرهابية تدرج، ومنذ سنوات عديدة، في إطار القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وهي تخضع اليوم تماما إلى قواعد القانون العام. وتفصل مراكز قضائية متخصصة في قضايا الأعمال الإرهابية، وهي محاكم

عادية تتمتع بصلاحيات إقليمية واسعة النطاق وتتشكل من قضاة لهم تكوين تكميلي متخصص. ويتيح تكريس القانون للاختصاص الحصري للمحاكم المدنية التي تضمن الحق في الدفاع للأشخاص المدانين، بمن فيهم أولئك المتورطين في أعمال إرهابية مع الاستفادة من محاكمات عادلة.

ب. الاستمرار في تعليق تنفيذ الحكم بعقوبة الإعدام

لم يتم تنفيذ حكم عقوبة الإعدام في الجزائر منذ سنة 1993. وعلى الصعيد التشريعي، خضعت العديد من الجرائم التي كان من المقرر أن ينفذ حكم الإعدام بشأنها إلى الحذف كلياً (مثل الجرائم الاقتصادية)، أو إلى مراجعة تميل إلى استبدال عقوبة الإعدام بعقوبة السجن. ومن جهة أخرى، لا يشير أي نص قانوني جديد على عقوبة الإعدام. وعلاوة على ذلك، خُففت العديد من عقوبات الإعدام إلى الحكم بالسجن وذلك عقب الاستفادة من العفو الرئاسي. يضاف إلى ذلك، فإن الجزائر تعتبر عضو في مجموعة دعم اللجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام، كما تواصل عملية رصد إلغاء تنفيذ عقوبة الإعدام، حيث انضمت إلى مقدمي قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ج. التشجيع على التوبة ومكافحة الراديكالية داخل المؤسسات العقابية

فيما يتعلق بالأشخاص المسجونين لارتكابهم أعمالاً إرهابية، ينفذ قطاع العدالة داخل السجون جملة من الإجراءات بغية القضاء على الراديكالية.

ويتعلق الأمر بجملة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى الحد من تأثير المسجونين الذين ينادون إلى التطرف العنيف أو المتورطين في أعمال إرهابية وضمان إعادة إدماجهم في المجتمع من خلال الأعمال التي تهدف إلى:

- توحيد الأدوات المستخدمة والسبل المتبعة مع المسجونين باعتماد نفس المعاملة التي تعامل بها الشرائح الأخرى من المسجونين وذلك عملاً بالقانون، لاسيما فيما يتعلق بظروف الاحتجاز (تقديم الرعاية الطبية، النظافة الصحية، الطعام والحفاظ على الأواصر الأسرية من خلال السماح بالزيارات والحق في المراسلة... الخ) ؛
- إحباط أية نية أو محاولة للتجنيد في صفوف المسجونين، وذلك من خلال فصل الأشخاص المتورطين في أعمال إرهابية عن الفئات الأخرى من المسجونين وذلك عن طريق عزلهم في قاعات وأماكن منفصلة تماماً ؛
- عزل المسجونين الإرهابيين الأكثر خطورة (قادة الجماعات الإرهابية والمحكوم عليهم بالإعدام والمحكوم عليهم بالسجن المؤبد) عن باقي المسجونين من نفس الفئة بغية تفادي أي شكل من أشكال التأثير السلبي أو انتقال للأفكار المتطرفة؛
- منح الحق في الاستفادة من مختلف برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعيين مثل

دروس محو الأمية والتعليم والتكوين المهني إضافة إلى مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية للمسجونين المتورطين في الأعمال الإرهابية على غرار ما تتمتع به الفئات الأخرى من المسجونين، والاستفادة أيضا من الحق في الانتفاع بمختلف البرامج السمعية والسمعية البصرية وبرامج المطالعة إضافة إلى الحق في الحصول على الصحافة المكتوبة؛

- تقريب المسجونين المتورطين في أعمال إرهابية من الأئمة الضلعين بالعلوم الدينية الصحيحة بغية حث الأشخاص الأكثر راديكالية على التوبة الإيديولوجية في المقام الأول، بالإضافة إلى تشجيعهم على الاستفادة من أحكام قانون ميثاق المصالحة الوطنية التي تنص على إعادة إدماجهم اجتماعيا وتقديم أفضل تعليم ديني لهم في إطار قيمنا وتقاليدنا الإسلامية القائمة على التقوى والسلام والمغفرة والتسامح.

د. التكوين داخل السجون

تندرج السياسة العقابية في الجزائر في إطار الأنظمة العقابية التي تحث على إعادة إدماج المسجونين. وبالتالي، فالقانون رقم 04-05 المؤرخ في 6 شباط/فبراير 2005 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، يكرس مبادئ وقواعد لسياسة تعنى بالسجون تستند إلى فكرة الحماية الاجتماعية التي تجعل من تطبيق العقوبات وسيلة لحماية المجتمع وذلك من خلال إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، حيث يستفيد المسجونون بسبب التورط في الأعمال الإرهابية من هذه الترتيبات.

ويستفيد الأشخاص المسجونين المتورطين في أعمال إرهابية من برامج التكوين المخصصة كذلك للمسجونين الآخرين في إطار اتفاقية بشأن التكوين المهني للمحبوسين، المبرمة سنة 1987 بين وزارة العدل ووزارة التكوين المهني، والتي تم تعديلها واستكمالها في تشرين الثاني/نوفمبر 1997، حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى توفير التكوين داخل السجون على نحو مكثف. وعُززت هذه الشراكة بإنشاء لجنة مختلطة تتألف من أعضاء من القطاعين وتتخذ من الالتزام بالتدريب المشترك لفائدة كل المحبوسين مهمة لها.

ه. التدابير الأخرى المتخذة في مجالي القضاء والسجون :

فضلا عن تلك التدابير المذكورة سالفًا، اتخذت الجزائر تدابير أخرى من شأنها أن تساهم في استعادة الثقة من جديد، والتي تتمثل في :

- الزيارات التي قامت بها كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان والتي شملت الإرهابيين المحبوسين؛
- تعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي ومساهمة المجتمع المدني وإنشاء مصالح خارجية تابعة لإدارة السجون؛

- تشديد العقوبات الجنائية المفروضة على القيام بالتعذيب، لاسيما إذا مارسه أحد الموظفين أو أثاره أو تكتم عنه أو أمر به بغية الحصول على اعترافات.

4- تدابير الحفاظ على النظام العام وحماية الأشخاص والممتلكات

في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، حافظت الجزائر على مستويات عالية من تعبئة مختلف مصالحها الأمنية ومختلف المؤسسات في البلاد، وعززت أمنها الحدودي على نطاق واسع. كما انتهجت سياسة لعصرنة قوات عناصر الشرطة من خلال تعزيز التكوين وتدريب الضباط على المعايير المهنية وتطوير الشرطة العلمية والتقنية وتعزيز الاتصال على الصعيدين الداخلي والخارجي بغية دعم وتعزيز علاقة الثقة القائمة مع المواطنين وتأكيدهما.

كما أن الشرطة الجزائرية مدربة مؤسسيا على احترام حقوق الإنسان، وتم تطوير الشرطة الجوارية بهدف تعزيز التفاعل مع المواطنين المحليين وحماية الشباب على وجه الخصوص من تأثير التيارات المتطرفة واستعادة الأفراد الذين كانوا عرضة لهذا التأثير وذلك قدر الإمكان.

وتوسع عمل الشرطة في مجال القضاء على الراديكالية في العديد من الجبهات، من بينها:

- كشف مواقع التطرف ؛
- عزل الجماعات الراديكالية ومناصري التطرف العنيف ؛
- تضيق الحيز الذي يتيح للأشخاص تطوير أفكار متطرفة ؛
- مكافحة الجريمة الإلكترونية التي تعد وسيلة لترويج الأفكار المتطرفة، وذلك من خلال منع وحظر استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة لأغراض إرهابية؛
- حظر استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة لمناصرة الإرهاب، شريطة عدم تقييد حرية التعبير ؛
- مكافحة الراديكالية عبر شبكة الإنترنت من خلال وضع أجهزة تابعة للشرطة تختص بمكافحة الجريمة الإلكترونية لاسيما تتبع أنشطة الدعاية للتطرف عبر الإنترنت من خلال انشاء خلايا لليقظة عبر الشبكة ؛
- التقرب من الشباب الذين يدعون إلى الأفكار الراديكالية بغية حثهم على الابتعاد عنها وذلك في ظل احترام الحقوق الأساسية للفرد ؛
- غلق كافة وسائل الاتصال بين الإرهابيين ووسائل التجنيد (الحي، المعارف، العائلات...)
- سحب الكتب التي تتناول مواضيع دينية ذات طابع متطرف والتي تحرض على التطرف العنيف من فضاءات المطالعة ؛

- تقويض وسائل الدعاية إلى التطرف العنيف والحركات الإرهابية ومصادر دعمها ؛
- الاستعانة بالأخصائيين النفسانيين من أجل فهم واستيعاب الأشخاص الضعفاء الذين يعتبرون فريسة سهلة للخطابات المتطرفة بهدف التأثير عليهم إيجابيا واسترجاعهم.

5 - التدابير ذات الطابع الديني

التزمت الحكومة في برنامجها على المواظبة على تعبئة كافات الطاقات من أجل تدعيم الأسس والقواعد التي يستند إليها المرجع الديني الوطني، وذلك من خلال ترقية ثقافة الإسلام الصحيح التي تتجسد في قيم الإنسانية والتسامح والتناغم الاجتماعي. كما التزمت الدولة بوضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية الوطنية في مجال الأنشطة الدينية ومكافحة كافة أشكال التطرف.

وترتكز الجهود التي بذلتها الجزائر في مجال القضاء على الراديكالية من خلال استعادة المرجع الديني الوطني وتدعيمه، على العديد من المبادرات نذكر منها :

- الحفاظ على التراث الشعائري الوطني من الأفكار السلبية التي انتقلت إلى المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة والتي تتنافى مع المرجعيات الدينية التي مارسها الأسلاف منذ قرون والتي كانت تستند إلى الاعتدال والتفتح والتسامح ؛
- تحسين تكوين الأئمة ومستواهم من أجل التسيير الجيد للمساجد والتعريف برسالة الإسلام على نحو أمثل، حيث خصصت الدولة كافة الموارد الضرورية لبلوغ ذلك. فعلى سبيل المثال، لم يكن هناك على الصعيد الوطني سوى معهد واحد مختص لتكوين الأئمة مقابل 12 معهدا اليوم 6 منها قيد الإنجاز ؛
- تكوين المرشحات اللواتي يضطلعن بنفس عمل زملائهن الأئمة من الرجال باستثناء إقامة الصلاة. فهن يمارسن منذ سنوات طويلة عملا جواريا مهما لدى العائلات ؛
- إخضاع كافة الوظائف إلى التكوين قبل مباشرة العمل وذلك من أجل ضمان تحقيق الأهداف التالية:

- الفهم الجيد للإسلام بغية التعريف به بمنأى عن أي تطرف ؛
- تحديد قواعد التربية الروحية المكونة للشخص والتي تساهم في تقدم المجتمع ؛
- الحفاظ على الوحدة الدينية والمرجعيات الدينية والمعاملة الحسنة لغير المسلمين في إطار احترام الشريعة التي تفرض احترام الغير وأرائه ومشاعره بغض النظر عن جنسيته أو ديانته.

- استعادة المساجد لدورها الشعائري والثقافي والتربوي والاجتماعي الحقيقي بما ينسجم مع عمل المؤسسات الأخرى في البلاد. ويتعلق الأمر بجعلها تضطلع بدور تربوي وديني للقضاء على الأفكار المتطرفة والحيلولة دون القيام بأية أنشطة راديكالية في أوساط

المواطنين على العموم وفي أوساط الشباب على وجه الخصوص الذين من شأنهم أن يكونوا هدفا لأعمال الدعاية والتلقين العقائدي. ولتحقيق هذه الغاية، تم وضع خريطة وطنية جديدة للمساجد وهي في طور الإنجاز؛

● إدراج موضوع الوقاية من التطرف العنيف في خطب الأئمة وفي مناهج التعليم القرآني وفي كل التظاهرات التي يشترك فيها قطاع الشؤون الدينية والأوقاف والمسجد على وجه الخصوص؛

● مشاركة المرشدين الدينيين (والمرشدات الدينيات) في أعمال التوعية الجوارية ضد ظاهرة العنف والتطرف. وأنجز هذا العمل على نطاق واسع في إطار تنفيذ القانون المتعلق بالمصالحة الوطنية؛

● إعادة تنظيم مؤسسة الفتوى في المجالس العلمية التابعة للشؤون الدينية على الصعيد المحلي وفي المساجد وكذا في وسائل الإعلام. ويهدف هذا العمل إلى محاربة الأفكار التي تسيء تأويل النصوص الدينية وسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم؛

● افتتاح مرصد وطني لمكافحة التطرف الديني خلال الفترة القادمة، والذي يتمثل دوره الرئيسي في تحليل الظواهر ذات الصلة بالتطرف الديني واقتراح الحلول الملائمة. حيث سيضم هذا المرصد مختلف المؤسسات الوطنية، الحركات الجمعوية، علماء متخصصين في مختلف المجالات إضافة إلى العنصرين الشبابي والنسوي؛

● تنظيم أعمال مشتركة للتوعية والتكوين والتفسير بالتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية على غرار منظمة اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر؛

● تكوين وتأطير الأئمة الذين يزاولون عملهم في أوساط الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج وذلك على غرار الاتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا، حيث تعد هذه التجربة قيد التوسع لتشمل عدة دول أخرى؛

● إطلاق رابطة العلماء في دول الساحل من أجل إسلام معتدل وسلمي ومتسامح؛

● المضي قدما في بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز التسامح والانفتاح والتفاهم المشترك من خلال التكوين الديني التي تقدمه جامعة أدرار إلى دول المنطقة منذ عقود بالإضافة إلى المعهد الإسلامي بمدينة تمنراست، إضافة إلى تقديم المئات من المنح سنويا للدراسات الجامعية الإسلامية إلى رعايا دول المنطقة؛

● تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط الشعائري من أجل مكافحة التطرف العنيف ومواجهة التحديات الراهنة؛

● تشجيع الكتاب الديني المعتدل عوضا عن الكتب التي تحرض على العنف والتمييز التي يترتب عليها آثار سلبية تمس الإسلام والديانات الأخرى؛

- دعم دور الجامعة الإسلامية في الجزائر في نشر إسلام معتدل ومتسامح وفي التكوين العالي للأئمة، لا سيما من خلال إدراج دورات تدريبية مختلفة في إطار نظام التكوين ليسانس-ماجستير-دكتوراه (ل.م.د) ؛
- تعزيز التعاون مع القطاع التعليمي من أجل التصدي إلى تسلسل الجماعات الطائفية ؛
- مشروع إنشاء أكاديمية لعلوم الفقه تجمع بين كافة المذاهب الإسلامية وتقوم بإصدار الفتاوى، وتتكون من مختصين في الفقه وأطباء وعلماء اجتماع وحقوقيين إضافة إلى العديد من الكفاءات الوطنية في شتى المجالات ؛
- مشروع إنشاء جمعيات دينية (بمرسوم رئاسي) تتيح التكفل بالنشاط الديني داخل المساجد وأماكن العبادة وخارجها أيضا ؛
- مشروع قيد الدراسة لإنشاء مؤسسة مفتي الجمهورية.

6 - التدابير الموجهة صوب المحيط المباشر للعائلات والحركة الجمعوية والزوايا والمنظمات التقليدية الأخرى

أدرج نشاط الدولة في مجال مكافحة التطرف العنيف والقضاء على الراديكالية أيضا إشارات ومنظمات أخرى يمكنها التأثير في تصرف الأفراد والمساهمة في تقليص الأفكار المتطرفة.

- **العائلات:** يكمن الهدف في توعيتها من أجل تفادي وقوع أبنائها في الراديكالية وتشجيع توبة أعضائها الضالعين في أعمال التطرف والإرهاب. فالشعور بالانتماء إلى دائرة أصولية والرغبة في الانتقام غالبا ما دفع بالشباب الذين تم اعتقال أفراد من عائلاتهم أو قتلوا لضلوعهم في الأعمال الإرهابية إلى الالتحاق بالمجموعات الإرهابية الناشطة. وغالبا ما حقق العمل لدى العائلات مبتغاه.

- **المواطنين:** يهدف العمل المنجز إلى توعيتهم إزاء الأخطار المترتبة عن التطرف العنيف والإرهاب والتي تعرض أمنهم الشخصي وممتلكاتهم وشرفهم إلى الخطر. وتكتسي العلاقات مع المواطنين أهمية جوهرية نظرا لما يمكن أن تحققه من نجاح على نطاق واسع في مجال مكافحة الإرهاب ومحاربة التطرف العنيف والقضاء على الراديكالية. ويعتبر التحكم في تسيير هذه العلاقات عنصرا أساسيا للعمل النفسي من شأنه أن يساهم في كسب دعم المواطنين.

- **الزوايا والمدارس القرآنية:** تستقبل الزوايا والمدارس القرآنية مختلف شرائح المجتمع الجزائري من كافة أنحاء البلاد. وقد شكلت ولا تزال تشكل مصدرا لنشر أفكار الإسلام وتصوراته الإيجابية والبناءة وإقامة حدود أمام التطرف العنيف والراديكالية .

- **نظام الصدقة والزكاة والوقف:** يتمثل عمل الحكومة الجزائرية في تنظيم الأموال المتداولة في صورة زكاة أو وقف وضمان تأطير هذا النشاط من خلال آليات تضمن

شفافية جمع المداخل المتأتية من هذه المصادر وتوزيعها. وبالتالي، تجمع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف أموال الزكاة وتستخدمها في تقديم المعونة إلى المحتاجين ومساعدة الشباب في إنشاء أنشطة إنتاجية في إطار المؤسسات الصغيرة من خلال منح القروض لهم. وتعترم الحكومة إنشاء مؤسسة مالية عمومية (مؤسسة الزكاة) تأخذ على عاتقها مهمة جمع أموال الزكاة والتبرعات وتوزيعها على نحو عادل على المحتاجين، ويهدف ذلك أيضا إلى ضمان متابعة تسيير الأموال وتفاذي جمعها واستخدامها لتمويل التطرف العنيف والإرهاب .

- الثقافة الإسلامية والكتاب الديني: يستند العمل المنجز في هذا المجال إلى ما يلي :

- ✓ نشر مبادئ الثقافة الإسلامية القائمة على أسس حرية التفكير والتعاون والتسامح، وذلك من خلال المراكز الثقافية الإسلامية ومرافقها في الولايات وعلى الصعيد المحلي؛
- ✓ تنظيم مننديات علمية وأيام دراسية بهدف تعزيز الاعتدال والتسامح كقيم مركزية في الحضارة الإسلامية (على سبيل المثال: المنندى الدولي حول الإسلام والتطرف العنيف، والمنندى الدولي حول الأمن الإيديولوجي، والمنندى الدولي حول ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين)؛
- ✓ تنظيم قافلات علمية تهدف إلى إبراز التنوع الثقافي في الجزائر ؛
- ✓ دعم دور الكتاب الديني المعتدل على حساب الكتب الدينية التي تحرض على العنف .

7 - التدابير المتخذة في مجالي الاتصال والإعلام

لقد شملت مكافحة الجزائر ضد التطرف العنيف والإرهاب الميدان الإعلامي أيضا، وهو ميدان استثمرت فيه الجماعات الإرهابية ومنظروها ومجنودوها الكثير.

ومن بين التدابير التي اتخذتها الحكومة بغية التصدي إلى الخطاب المتطرف ومحاربة الإرهاب وتحقيق فهم صحيح للإسلام الحق، ذلك الإسلام الذي يدعو إلى السلم والتسامح والانسجام في المجتمع وينادي إلى الأخوة بين الناس، نذكر ما يلي:

- إعادة صياغة الإطار التشريعي والتنظيمي بغية تعزيز التعددية السياسية وحرية التعبير وفتح المجال الإعلامي ؛
- تطوير برامج إعلامية تجرد الخطاب المتطرف مما يدعيه من شرعية وتفنده وتكشف تنافيه مع قيم وتعاليم الدين الإسلامي الصحيحة وتشرح قيم التلاحم والعفو والتسامح التي ينادي إليها الإسلام، وتبين الدمار والأعمال الوحشية التي يرتكبها الإرهاب وحماته، وتندد على نحو مستمر بالخطأ بين الدين الإسلامي والإرهاب والتطرف العنيف؛

- مشاركة كافة قوى الأمة في المجال الإعلامي لمكافحة الخطاب المتطرف والعنيف والإرهاب بواسطة: المثقفين وأصحاب النفوذ الاجتماعي والشخصيات المعروفة التي تلم بالدين (الأحاديث الدينية والنقاشات التي تذاع عبر قنوات الإعلام العمومية) والمختصون في القضايا الأمنية من أجل القيام بتحليل حول الأعمال الإرهابية وأنصارها وآثارها المدمرة، وذلك من خلال البرامج التلفزيونية والإذاعية والمقالات الصحفية؛
- تركيز وسائل الإعلام كافة اهتمامها بالآراء المعتدلة وبالمفكرين المعروفين في مجال الفقه الإسلامي من خلال لقاءات موضوعية على الصعيدين الوطني والدولي؛
- تطوير خطاب ومنهج معتدلين بهدف التواصل مع الشباب على وجه الخصوص وذلك عبر أمواج القناة الإذاعية الموجهة إلى الشباب "جيل FM"؛
- تطوير تواصل موجه صوب الخارج بغية شرح واقع ظاهرة الإرهاب وحشد عدد أكبر من المناصرين والمؤيدين بهدف الكفاح من أجل القضاء على هذه الظاهرة؛
- تكريس حرية التعبير من خلال التكتيف من العناوين عبر الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة وباللغتين العربية والفرنسية على الصعيدين الوطني والجهوي، وذلك في صورة جرائد يومية وأسبوعية وشهرية تتناول مواضيع عامة أو خاصة (حوالي 360 إصدار بين جرائد يومية ومجلات) مع زيادة عدد دور النشر أيضا؛
- إنشاء حوالي 50 قناة إذاعية عمومية تتناول مواضيع محددة وعامة على الصعيدين الوطني والمحلي، كما تم إنشاء قناة إذاعية على الأقل على مستوى كل ولاية إضافة إلى القناة الإذاعية الدولية التي تبث برامجها عبر شبكة الإنترنت؛
- إنشاء كل من تليفزيون وإذاعة القرآن الكريم اللتان تساهمان من خلال برامج قيمة في نشر إسلام السلم والتسامح والإنسانية والتضامن الذي لطالما عرفه الجزائريون؛
- مشاركة وسائل الإعلام في عمليات مكافحة الإرهاب بصفتها وسيطا إعلاميا للتعبيئة والتوعية ضد هذه الظاهرة؛
- تنظيم دورات تكوينية للصحفيين في مجال الأخلاقيات المهنية وبخصوص مسؤولية إدارة المعلومة الأمنية وضرورة ضمان تحقيق توازن بين الواجب الإعلامي والمقتضيات الأمنية؛
- مرافقة ودعم سياسات الرحمة والوئام المدني والمصالحة الوطنية. إذ انتقل بذلك الوسط الإعلامي من مرحلة التنديد بالممول الأصولية ومواجهتها إلى مرحلة تهدئة المجتمع برمته؛
- تحرير القطاع السمعي البصري الذي أتاح إنشاء 25 قناة تلفزيونية جزائرية خاصة، التي كان من بين أهم الآثار الإيجابية المترتبة عليها صرف انتباه الشباب الجزائري عن بعض القنوات التلفزيونية الأجنبية التي تعرض على الخطاب المتطرف والانخفاض الملحوظ في مشاهدة الجزائريين لها، الأمر الذي ساعد على تهميش دور الخطابات المتطرفة وتأثيراتها في أوساط الشباب؛

- التنديد عبر وسائل الإعلام وخطب الأئمة ومختلف مواقع المؤسسات العمومية وعبر شبكة الإنترنت بالفتاوى التي تبيح وتشيد بـ "الجهاد المزعوم" الذي تدعو إليه الجماعات الإرهابية، وذلك بهدف إضعاف عملها الدعائي وتعزيز مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛

- بث العديد من برامج والحصص التي ينشطها رجال الدين المعروفين بدعوتهم إلى الاعتدال والتسامح عبر القنوات الإذاعية والتلفزيونية التي تتبعها العناصر الإرهابية مثل القناة الأولى وقناة القرآن الكريم التي وضعت خصيصا للتصدي إلى الخطاب الراديكالي؛

- تظافر الجهود الرامية إلى رفض الإسلام الراديكالي والتطرف العنيف في وسائل الإعلام في القطاع العمومي، وتوجيه الدعوة باستمرار إلى القطاع الخاص نحو السير على نفس النهج مما أدى إلى تسجيل انخفاض ملموس في إمكانية إعادة إحياء القدرات الإرهابية .

وعلى الصعيد الإقليمي، فالجزائر عضو في لجنة مكافحة الإرهاب في وسائل الإعلام ولجنة مكافحة الإرهاب عبر شبكة الإنترنت التابعتين لجامعة الدول العربية.

8 - التدابير المتخذة في مجال المنظومة التربوية

تخصص الجزائر منذ استقلالها نسبة 25% من ميزانيتها السنوية لقطاع التربية الوطنية، ومعدّل التمدرس بها يعد من بين الأعلى في العالم، إذ بلغ 98.4% سنة 2014.

إنّ التربية والتكوين هما السيلان الرئيسيان والأكثر فعالية لمكافحة الظلامية والتطرف العنيف. وتقوم المدرسة الجزائرية، منذ نشأتها ومن خلال برامجها التعليمية وبرامجها الوطني الخاص بمكافحة العنف في الوسط المدرسي المكرّسة بواسطة القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08 – 04 المؤرّخ في 23 يناير/ كانون الثاني 2008، بدور هام في مكافحة التطرف العنيف والراديكالية.

كما تهدف المدرسة إلى تكوين مواطن يتمتع بمرجعيات وطنية راسخة ويرتبط ارتباطا وثيقا بقيم المجتمع الجزائري، وقادر على فهم المحيط الذي يعيش فيه والتكيف معه والتأثير فيه وفي نفس الوقت جاهز للانفتاح على العالم الخارجي بدون أية عقدة.

وتضطلع المدرسة الجزائرية بوظائف تعنى بالإرشاد والتنشئة الاجتماعية والتزويد بالكفاءات، وتتيح للمتعلمين اكتساب المعارف والخبرة الضرورية لمواصلة التعلّم والاندماج في الحياة العملية وتلقينهم احترام القيم الروحية والأخلاقية والمدنية للمجتمع الجزائري والقواعد السلوكية في الأسرة التي تعدّ نواة المجتمع. كما تسمح المدرسة أيضا بتزويد المتعلمين بالمعارف والكفاءات الأساسية التي تمكّنهم من الالتحاق بالجامعة ومواصلة التعلّم والحصول على منصب شغل دائم.

وتقوم المدرسة الجزائرية على مبادئ جوهرية يكفلها الدستور، تتمثل فيما يلي:

- ضمان الحق في التربية؛
- ضمان التعليم؛
- إجبارية التعليم حتى سن السادسة عشر؛
- دور الدولة في ضمان تكافؤ فرص الاستفادة من التعليم والتربية؛
- تحديد حقوق وواجبات التلاميذ والمعلمين ومدراء المؤسسات التربوية.

كما تم إدراج مادتين في القانون التوجيهي للتربية الوطنية تحميان المؤسسة التربوية من كل تأثير أو تلاعب إيديولوجي أو سياسي متحيز.

وتمت مراجعة برامج التعليم في إطار القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08 – 04، حيث تكفل هذه البرامج، وبالتكامل مع باقي مكونات النظام التعليمي، تجسيد أهداف نقل القيم الوطنية وترسيخها:

- القيم الجمهورية والديمقراطية: تعزيز الوعي بالقانون واحترامه، احترام الغير والقدرة على الاستماع للآخر، احترام القوة الحاكمة وحقوق الأقليات؛
- قيم الهوية الوطنية الثابتة (الإسلام والعروبة والأمازيغية): إذ تتماشى تنمية وتعزيز هذه القيم مع بعدها العالمي المتعلق بحقوق الإنسان والمواطنة وحماية الحياة والبيئة؛
- القيم العالمية: تعزيز الفكر العلمي ومهارات التفكير والنقد والتحكم في أدوات الحداثة من جهة، وحماية حقوق الإنسان بكل أشكالها والدفاع عنها وحماية المحيط والانفتاح على ثقافات وحضارات العالم من جهة أخرى.

ويشتمل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي على الفروع والمواد المعرفية التالية:

- التربية الإسلامية، وتستند إلى القيم الإنسانية والأخلاقية التي يثمنها الإسلام مثل: التسامح، الكرم، العدل، العمل والإخلاص. وتهدف هذه المادة إلى تعزيز السلوك السليم لدى المتعلم وتلقين أركان الإسلام الخمسة مع التدبر في بعض الآيات القرآنية والأحاديث.
- العلوم الإسلامية، التي يتم تدريسها ابتداء من السنة الأولى من التعليم الثانوي تحت مسمى العلوم الشرعية، حيث تركز على الدراسة الفلسفية والحضارية لمختلف المذاهب الفقهية والديانات الأخرى لتعزيز الهوية وشعور الانتماء وروح التسامح وقبول الآخر والتعايش السلمي مهما تعددت الاختلافات.
- التربية المدنية والأخلاقية، وتهدف إلى تكوين مواطني الغد، ليس فقط ليكونوا رجال بلد أو أمة ما، بل ليكون إنسان الألفية الثالثة "مواطنًا عالميًا"، قويا بقيمه وبهويته الثقافية الوطنية ومتشعبا بالقيم العالمية.

- العلوم الإنسانية، التي ارتقت في النظام التربوي الجزائري بغاياتها وأهدافها لرفع مختلف التحديات على المستوى الداخلي (كفتح المجال أمام التعددية السياسية والتحول إلى اقتصاد السوق وضرورة تعزيز روح المواطنة وحب الوطن)، وعلى المستوى الخارجي (التوجه الحتمي نحو العولمة من جهة، والتحديات التي تفرضها المعلومة والاتصال من جهة أخرى).
- الفلسفة، تركز على تلقين المتعلم روح التفكير والنقد وليس على معلومات تجريدية ينهك التلاميذ أنفسهم في حفظها لمجرد ترديدها يوم الامتحان. ولتعويد التلاميذ على التفكير، يتم تلقينهم نظريات المعرفة وفلسفة العلوم والتطور التاريخي الذي تمخضت عنه أكبر إنجازات الفكر البشري لإطلاعهم على مكونات الخطاب الفلسفي.
- التربية البدنية أو الرياضية، وهي تقوم بدور أساسي في تعزيز الاعتماد على الذات وروح التعاون وتكوين شخصيات متزنة ومنسجمة مع الغير.

البرنامج الوطني لمكافحة العنف في الوسط المدرسي: يركز هذا البرنامج على ضرورة توفير الحماية والأمن والسلامة الجسدية والنفسية والعقلية للتلاميذ وكل طاقم المؤسسات المدرسية. ويشتمل على مجموعة واسعة من التدابير الوقائية والتحسيسية بالإضافة إلى تدابير ردعية.

9 - محاربة الأمية

استهدف التطرف العنيف ودعائه أيضا طبقات المجتمع التي أنهكتها الأمية وهمشتها، إذ بلغت نسبتها 40% سنة 1990. وأبى حماة التطرف العنيف إلا أن يرسخوا في هؤلاء الأشخاص مفاهيم دينية سلبية لاسيما مفهوم الجهاد، بواسطة وسائل دعائية تجعل من تجاهل الجهاد أو التقاعس عنه ذنبا عظيما، وأججت هذه الدعاية لدى بعض الأشخاص شعورا بالذنب وانتماء لقضية الأصوليين الراديكاليين.

وللتصدي لهذا الوضع، أولت الدولة اهتماما أكبر بسياسة محو الأمية التي وضعت ركائزها منذ السنوات الأولى من الاستقلال. وبفضل هذه الجهود، آتت هذه السياسة أكلها بشكل تدريجي، مما أتاح إلى خفض هذه الآفة إلى 22% عام 2008 ثم إلى 15.5% عام 2014. ولهذا الغرض، تم اللجوء إلى مناهج تكوين متنوعة تتوافق واحتياجات ومشاكل الأشخاص المستهدفين (تكوين تاهيلي، تكوين خاص بالأمهات الماكثات بالبيت، دروس مسائية وتدريبية).

10 - التدابير المتخذة لتعزيز التكوين المهني

يظل التكوين المهني واحدا من أنجع السبل لحماية الشباب الذين لم يكملوا تعليمهم ضمن النظام التربوي من خطر الوقوع في فخ التطرف العنيف وتأثيره من خلال تزويدهم بمؤهل مهني معترف به يمكنهم من الالتحاق بسوق العمل.

وفي هذا السياق، بذلت الحكومة الجزائرية جهودا جبارة لتمكين كلّ المواطنين، خاصة الشباب منهم، من الاستفادة من التكوين المهني. وعليه، تنص المادة الرابعة من القانون رقم 08 – 07 المؤرخ في 23 شباط/ فبراير 2008، المتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين، على ما يلي: "إنّ تزويد كل مواطن بمؤهل مهني معترف به يعدّ هدفا وطنيا ودائما. تضمن الدولة تكافؤ الفرص في الاستفادة من الطابع العام للتكوين والتعليم المهنيين. يجب توفير أجهزة خاصة لتكوين الأشخاص ذوي الإعاقات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة".

وفي إطار هذا القانون، بادرت الدولة بإجراءات عميقة الأثر تهدف أساسا إلى :

- التوزيع العادل لمؤسسات و هيكل التكوين عبر كامل التراب الوطني؛
- النهوض بالحرف التقليدية ودعمها؛
- النهوض بالمهن اليدوية ودعمها، خاصة تلك المتعلقة بالبناء والأشغال العمومية والزراعة؛
- تمكين القطاع الخاص من تكوين الشباب لحثه على المشاركة في الجهود الوطنية؛
- تمكين كافة الشباب من التحصل على مؤهل مهني؛
- الارتقاء بالأفراد اجتماعيا وثقافيا من خلال ضمان استفادة متكافئة من أحسن التأهيلات ودعم الفئات الخاصة من المجتمع لتمكينها من الاندماج في الحياة العملية .

تشجع هذه الاستراتيجية على تنوع مناهج التكوين (منهج التكوين داخل المؤسسات ومنهج التكوين من خلال التعلّم ومنهج التكوين عن بعد ومنهج التكوين المتواصل)، ممّا يتيح استقبال نحو 600.000 متدربا سنويا من خلال 1200 مؤسسة عمومية بالإضافة إلى 760 مؤسسة خاصة بقدرة استقبال تقدر بـ 45.000 منصب بيداغوجي، الأمر الذي يمكن أيضا كلّ فئات المجتمع من الاستفادة من التكوين.

كما تقترح الدولة سنويا على آلاف الشباب الذين يوقفون مشوارهم الدراسي قبل السن الذي يسمح لهم بالالتحاق بالتكوين، نحو 76 تخصص من بين 422 تخصصا ومهنة لا تتطلب مستوى دراسي أو مؤهلات خاصة.

وبادرت الدولة بتعزيز فتح وحدات تكوين منفصلة في المناطق الريفية تستهدف الشباب لاسيما الفتيات. وحظيت هذه المبادرة الأخيرة بالقبول ولاقى صدى إيجابيا لدى المسؤولين المحليين في البلديات والولايات التي وفرت الوسائل اللازمة لنجاحها. ولاقى إبرام شراكات مع إدارات وزارية ومؤسسات عمومية وجمعيات وشركات خاصة تشجيعا كبيرا، حيث يُكوّن ما معدله 100.000 شاب سنويا تكوينا عمليا وتعليميا في المؤسسات العامة والخاصة (تم إبرام 83 اتفاقية إطار والتوقيع على 3213 اتفاقية خاصة على الصعيد المحلي).

11 - التدابير المتخذة لتعزيز الشغل ومكافحة البطالة في أوساط الشباب

يعد الشغل من أنجع وسائل إدماج الشباب في الحياة العملية وتحسينهم ضد التأثير المحتمل للتغيرات المتطرفة. ولهذا ضاعفت الدولة من جهودها لوضع آليات عامة لدعم التشغيل من شأنها تشجيع الاندماج المهني للشباب سواء من خلال العمالة أو تعزيز روح ريادة الأعمال عند هذه الشريحة من المجتمع، بتشجيعها على إنشاء المؤسسات الصغيرة.

ولهذا تمّ وضع آليتين رئيسيتين: آلية المساعدة على الاندماج المهني DAIP، والآليات العامة لدعم خلق نشاط :

أ - آلية المساعدة على الاندماج المهني، تهدف في المقام الأول إلى تحسين إمكانية تشغيل الشباب في إطار العمالة وزيادة فرص تشغيلهم في القطاع الاقتصادي الإنتاجي الذي يتيح فرص إدماج أكثر استدامة. ويتم الإدماج المهني لطالبي العمل لأول مرة وفقاً لثلاث أنماط من العقود تحددها الآلية، وهي كالتالي:

- عقود إدماج حاملي الشهادات CID : خاصة بالشباب المتحصّلين على شهادة من التعليم العالي والتقنيين السامين المتخرجين من المؤسسات الوطنية للتكوين المهني؛
- عقود الإدماج المهني CIP : موجهة للشباب الذين أوقفوا تعليمهم في المرحلة الثانوية من التربية الوطنية والقادمين من مراكز التكوين المهني أو الذين تحصلوا على تدريب تعليمي؛
- عقود التكوين والتوظيف CFI: الخاصة بالشباب بدون تكوين أو مؤهلات ؛
- عقود الإدماج المهني المدعم CTA.

وتقوم الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM بدور الوسيط في سوق العمل. مكّنت آلية المساعدة على الاندماج المهني لآلاف الشباب، طالبي العمل لأول مرّة، من الاندماج والاستفادة من أول خبرة مهنية وتحسين إمكانية تشغيلهم وبالتالي تسهيل اندماجهم في سوق العمل. وفيما يتعلق بعقود الإدماج المهني المدعم، تساهم الدولة في دفع أجر الشباب الموظفين لمدة ثلاث سنوات ويتكفّل الموظف بتكاليف العمل الإضافي بالتزامن مع العديد من الإجراءات والتحفيزات الضريبية وشبه الضريبية.

ب- الآليات العامة لدعم خلق نشاط، تهدف إلى تعزيز روح ريادة الأعمال لدى الشباب وتشجيع توجيه أصحاب المشاريع من الشباب إلى خلق أنشطة إنتاجية في أسواق تحفز على الابتكار.

ولهذا الغرض، أنشأت الدولة الهيئات والوكالات المتخصصة التالية:

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، وهو جهاز موجه للبطالين أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و50 سنة، والذين يمتلكون مؤهلات مهنية ويرغبون في إنشاء مؤسسة صغيرة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات .
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، التي تدير جهاز دعم موجه للشباب الراغبين في إقامة مشاريع والذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و35 سنة، والذين بحوزتهم مؤهلات مهنية ذات صلة بالنشاط المقترح ويتعلق بنوعين من الاستثمارات لغرض إنشاء أنشطة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات أو توسيعها. وفي هذا الصدد، تم وضع صيغة التمويل الثلاثي مقسمة بين: صاحب المشروع - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بقرض بدون فوائد - البنك (القروض المصرفية).

ويستفيد أصحاب المشاريع في جهازي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة من:

- قرض بدون فوائد من أجل إنشاء مؤسسة صغيرة يمكن أن يصل مبلغه إلى 10.000.000 دينار جزائري؛
- قرض إضافي بدون فوائد بقيمة 500.000 دينار جزائري من أجل اقتناء الشباب خريجي منظومة التكوين المهني عربية وورشة لممارسة أنشطتهم؛
- قرض إضافي بدون فوائد من أجل تحمل نفقات تأجير المحل المخصص لإنشاء مكاتب اجتماعية لفائدة الشباب خريجي التعليم العالي؛
- قرض إضافي بدون فوائد بقيمة 500.000 دينار جزائري من أجل تحمل نفقات تأجير المحل المخصص لإنشاء أنشطة لفائدة الشباب أصحاب المشاريع؛
- تخفيض معدلات سعر فائدة القروض المصرفية بنسبة 100%؛
- منح مزايا ضريبية للشباب أصحاب المشاريع خلال مرحلتي إنشاء واستغلال المؤسسة الصغيرة؛
- تقديم التكوين والمشورة في مجال تسيير المؤسسات وتقديم المرافقة خلال مرحلتي الإنشاء والاستغلال.

وتدعم جهازي كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة بصناديق لضمان أخطار القروض التي تمنحها البنوك للشباب أصحاب المشاريع.

النتائج المحققة:

انعكست المواصلة في تنفيذ خطة العمل من أجل الارتقاء بالعمالة ومكافحة البطالة إيجابيا وبصفة مباشرة على خلق مناصب الشغل وتطور المنحني التنازلي لنسبة البطالة، حيث:

- انتقل معدل البطالة من نسبة 30% في بداية سنوات 2000 إلى 9.8% في شهر نيسان/أبريل 2014. ويقدر التحقيق الذي أجري في شهر أيلول/سبتمبر 2014 نسبة بطالة بحوالي 10.6% ؛
- تمثل هذه البطالة بطالة إدماجية إذ أن حوالي 59% من البطالين يطالبون بالعمل لأول مرة؛
- انتقل معدلة البطالة في أوساط حاملي شهادات التعليم العالي من نسبة 21.4% في عام 2010 إلى 14.3% في شهر أيلول/سبتمبر 2013 ثم إلى نسبة 13.0% في شهر نيسان/أبريل 2014. لترتفع مجددا إلى نسبة 16.4% في شهر أيلول/سبتمبر 2014؛
- تشهد نسبة البطالة في أوساط الإناث تراجعا محسوسا، إذ انتقلت من نسبة 31.4% في عام 2001 إلى 19.1% في شهر أيلول/سبتمبر 2010 ثم بلغت نسبتها 14.2% في شهر نيسان/أبريل 2014. ولكنها سجلت ارتفاعا لتبلغ نسبة 17.1% في شهر أيلول/سبتمبر 2014؛
- أتاح جهاز المساعدة على الإدماج المهني إدماج 1.428.334 شاب وتوظيف 179.216 شاب في إطار عقد العمل المدعم خلال الفترة 2010-2014 ؛
- وفي مجال الوساطة في سوق العمل، سجلت الوكالة الوطنية للتشغيل خلال الفترة 2010-2014 تنصيب 1.144.651 شخصا باحثا عن العمل في القطاع الاقتصادي. ومن جهة أخرى، تم تنصيب 34.777 شخصا من قبل الهيئات الخاصة المعتمدة لتنصيب العمال؛
- خلال الفترة 2010-2014، تم تسجيل إنشاء 316.171 مؤسسة صغيرة بقدرة تشغيل بلغت 666.765 منصب شغل.

تعد هذه النتائج جد مشجعة، إذ أن مؤشرات العمل والبطالة تسجل تطورا إيجابيا خلال الـ 15 سنة الأخيرة.

12 - التدابير المتخذة للارتقاء بالثقافة في مجال مكافحة الإقصاء والتطرف العنيف:

لا يمكن أن تتماشى الثقافة باعتبارها مجالا للإبداع وحرية التعبير مع التعصب والتزمت. ولذلك استهدفت الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الجزائر خلال سنوات التسعينيات هذا القطاع بصفة مباشرة. فقد اغتيل العديد من الرجال والنساء كانت مهنتهم الإبداع الأدبي والفني. كما فضل البعض منهم الهجرة بعيدا عن الوطن هروبا من العنف. كما استهدف

الإرهاب أيضا التراث المادي والمعنوي والبنى التحتية الثقافية.
وفي الميدان الثقافي، ألحق الإرهاب خسائر فادحة ظاهرة وخسائر أخرى لا يكمن تقييم آثارها السلبية على المدى الطويل.

وأمام هذه الآفة، وسعيا لتقديم بدائل للمواطنين من أجل صيانة التراث الثقافي الوطني وتشجيع الإبداع الثقافي بكل أشكاله، عملت الحكومة انطلاقا من العشرية السوداء على تكثيف الأنشطة الثقافية من خلال تبني مجموعة من التدابير التي تلم بكافة أبعاد النشاط الثقافي، نذكر من بينها ما يلي:

- الزيادة التدريجية لعدد المهرجانات، حيث بلغ عددها اليوم 176 مهرجانا دوليا ووطنيا ومحليا تقام سنويا وبتمويل من الدولة (مقابل 28 مهرجانا في عام 1998)؛
- تنظيم العديد من التظاهرات الدولية التي تجرى بالجزائر دون تسجيل أي اعتداء إرهابي مما يؤكد على إلحاق الهزيمة بالإرهاب (على غرار تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007، والمهرجان الثقافي الإفريقي عام 2009، وتلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية في عام 2011، وقسنطينة عاصمة الثقافة العربية لسنة 2015)؛
- إنشاء العديد من المكتبات، حيث تم تسليم 341 مكتبة خلال الفترة 2010-2014؛
- تشجيع الجمعيات الثقافية، فخلال سنة 2015 استفادت 507 جمعية عبر كافة التراب الوطني من الدعم الذي قدمته وزارة الثقافة، مع ارتفاع ملحوظ في الميزانية المخصصة لدعم الجمعيات الثقافية في السنوات الأخيرة؛
- إحياء ذكرى الفنانين في مختلف الميادين، ويمثل ذلك إشارة قوية إلى المبدعين في المجال الفني بتنوع أشكاله لمعارضة كل محاولات غلق الساحة الثقافية من قبل المتطرفين والتضييق الذي يمارسونه لصالح الفكر الظلامي؛
- الأعمال الثقافية في المدارس بهدف تقريب التراث من التلاميذ؛
- الارتفاع الملحوظ في الميزانية التي تخصصها الدولة للقطاع الثقافي؛
- تكثيف المشاركة الجزائرية في التظاهرات المنظمة في الخارج بغية إظهار للعالم بأسره مقاومة بلد وشعبه. وقد أصبحت الجزائر من جديد وجهة ثقافية للفنانين الأجانب، حيث نظمت في الجزائر العديد من الأسابيع الثقافية وبالمثل، تنظم العديد من الأسابيع الثقافية الجزائرية في الخارج؛
- القانون المتعلق بحماية التراث الثقافي، الذي يمثل إرثا محددًا للهوية ويتتبع مسار البلاد على مر العصور ويروي المساهمة التي قدمتها إلى الثقافات الأخرى؛
- تعدد الإنجازات في مجال البنى التحتية الثقافية الجوارية لاسيما تلك التي تستهدف الشباب؛
- تنظيم المهرجانات الموسيقية والمسرح والشعر وتشجيع المطالعة والإنتاج السينمائي؛
- ترميم قاعات السينما التي دمرها الإرهاب وإنشاء المركز الوطني للسينما الجزائرية من

أجل إحياء الإنتاج السينمائي؛

- إصدار مرسوم تنفيذي سنة 2003، يحدد الإطار التنظيمي لنشر الكتب والمراجع في الجزائر. وقد أنشأ هذا القانون ترخيصا تمنحه وزارة الثقافة من أجل إدخال الكتب إلى التراب الوطني، كما يهدف هذا القانون على وجه الخصوص إلى منع استيراد الكتب التي تحرض على التطرف العنيف؛
- إعادة إحياء الصالون الدولي للكتاب والصالونات الجهوية التي تقام سنويا؛
- الانضمام إلى معاهدات منظمة اليونسكو (الاتفاقية بشأن حماية تنوع أشكال التعبير الثقافي وتعزيزه التي اعتمدت في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2005، واتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي التي اعتمدت في عام 2003 والتي كانت الجزائر أول دولة توقع عليها)؛
- تنظيم العديد من الندوات (على غرار الندوة المنظمة حول القديس أوغستين).

وأتاح هذه السياسية تحفيز الإنتاج الثقافي والفني بوصفه شكلا من أشكال مكافحة التطرف العنيف والإرهاب وذلك في ميادين عديدة منها:

■ **الفن السينمائي:** حيث تم إنتاج العديد من الأفلام بفضل الدعم المالي الذي قدمته وزارة الثقافة بواسطة صندوق دعم الصناعة السينمائية، وذلك بغية التوعية ضد الأصولية والظلامية. ويمكن أن نذكر بعض الأفلام الروائية على غرار: ("المنارة" لبلقاسم حجاج، "رشيدة" ليمينة بشير شويخ، "دوار النساء" لمحمد شويخ، "المشتبه فيهم" لكمال دهان، "مال وطني" لفاطمة بلحاج، "الشیطان امرأة" لحفصة زيناوي، "تشریح مأساة" لآيت عودية، "عطر الجزائر" لرشيد بلحاج، "موريتوري" لعكاشة طويطة.

ولاققت سيناريوهات هذه الأفلام المستوحاة مباشرة من فترة العنف التي عاشتها الجزائر نجاحا باهرا لدى الجمهور. إذ تساهم جميعها في التنديد بالأفكار المتخلفة والتعصب وتبين مقاومة الجزائريين للإرهاب. وقبل تناول موضوع الإرهاب مباشرة، أنتج قبل ذلك المخرجون الجزائريون أفلاما عن الحركات الأصولية التي ظهرت في الجزائر والتي تحولت في نهاية المطاف إلى عنف جسدي حقيقي. ولذلك أخرج محمد شويخ فيلم "يوسف، أسطورة النائب السابع"، وقامت حفصة زيناوي بتصوير "الشیطان امرأة" الذي يعالج ظاهرة الدجل، وأخرج مرزاق علواش فيلم "باب الواد سيتي".

■ **المسرح:** تناول الإبداع المسرحي مسألة التطرف والعنف بإنتاج العديد من المسرحيات مثل: "حضرية والحواس"، "مزغنة"، "عرفية"، "رحلة حب".

كما تم إنتاج العديد من المسرحيات عقب السنوات الدامية التي عاشتها الجزائر على غرار "رقصة الأبرياء" بالمسرح الوطني بالجزائر العاصمة، "حتى لثم" (إلى النهاية) التي تصف المسار الفكري للأصوليين وتصرفاتهم. ويمثل هذا الإنتاج الجديد نموذجا حيا للتوعية ومكافحة الأفكار الرجعية.

وينبغي أيضا الأخذ بعين الاعتبار كافة المسرحيات التي تعالج وضعية المرأة والتي تنادي إلى الارتقاء بحقوقها من خلال التشجيع غير المباشر لأفكار التسامح والتقدم.

■ **الأدب:** أخضعت الحكومة عملية إدخال الكتب والمراجع إلى الجزائر لترخيص بغية تفادي استيراد كتب تشجع على التطرف والتعصب، كما تخضع عملية جلب الكتب الدينية إلى الموافقة المسبقة لوزارتي الشؤون الدينية والأوقاف والثقافة عليها. كما عملت الدولة أيضا على إعادة إحياء الصالون الدولي للكتاب والصالونات الجهوية التي تقام سنويا والتي لاقت نجاحا باهرا لدى الجمهور.

ومن جهة أخرى، ومن أجل تشجيع الحوار بين الثقافات وحماية التراث غير المادي كرادع يقف في وجه الرسائل الأصولية، أقامت الجزائر ندوة عن "الثقافة والموسيقى والصوفية". حيث يتم عقد هذه الندوة بانتظام، حيث تتيح للباحثين من عدة دول طرح نقاش عن مختلف الجوانب الثقافية والروحية والدينية والتراث الروحاني للإسلام والديانات الأخرى.

وتكتسب هذه الندوة أهمية بالغة نظرا لكون معرفة الطرق التي تستند إلى تصور عالمي للإسلام تعد عملية جد مهمة في الوقت الذي تخط فيه مجتمعاتنا بين السياسة والدين. إذ تساهم الصوفية بطابعها وتسامحها وعطائها بصفة كبيرة جدا في معالجة مشكلة العلاقات الجوارية التي تربط شعوب العالم وثقافته.

وفي إطار المساهمة في الحفاظ على التراث غير المادي، شجعت الدولة العديد من الأعمال التي تستهدف الزوايا التي احتفظت بهذا التراث الثقافي الكبير، وهي مواقع ثقافية هامة تعبر عن الجانب الروحي في الكرم والحكمة التي تحلى بها منذ القدم أسلاف المسلمين. كما باشرت الدولة في ترميم الأضرحة التي تعتبر رمزا بارزا في المخيلة الجماعية وفي التراث الوطني غير المادي كما ترمز إلى إسلام مجتمعي رفضته الأصولية المتطرفة.

13 - الإجراءات المتخذة في مجال التعاون الثنائي، الجهوي والدولي

إن الجزائر على قناعة بأن مكافحة التطرف العنيف والقضاء على الراديكالية تستوجب أن يولى بها اهتمام أكبر وأن تكون محل تعاون ثنائي وجهوي ودولي مستمر، شأنها في ذلك شأن مكافحة الإرهاب. وفيما يخص الجزائر، فقد أنجزت عملا يستند إلى المبادئ التالية:

- إدراج مسألة مكافحة التطرف العنيف والقضاء على الراديكالية في المشاورات السياسية مع مختلف الشركاء من أجل نشر الوعي بأهمية استئصال الشر من جذوره، إضافة إلى ضرورة إقامة برامج فعالة غير البرامج الأمنية ومعاينة الأشخاص المتورطين في حركات أو أعمال للتطرف العنيف؛
- التوعية من ظاهرة الخوف من الإسلام، وهي جانب آخر من التطرف تعاني منه الجاليات المسلمة المقيمة في عدد من الدول المتقدمة، وضرورة محاربة هذه الظاهرة بالجوء إلى إجراءات مؤسساتية؛

- إدراج هذه المسألة في جدول أعمال المنظمات الإقليمية والدولية؛
- دعم كافة المبادرات والمؤتمرات الإقليمية والدولية التي تندرج في إطار الحوار بين الحضارات والمشاركة فيها. وتجدر الإشارة هنا إلى الندوة التي تم تنظيمها عن القديس أوغستين سنة 2001 بالجزائر، التي تعتبر أرضا للإسلام بحكم تعريفها؛
- المشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية التي تخصص لمكافحة التطرف العنيف مثل قمة واشنطن في شباط/فبراير 2015؛
- دعم عمل التوعية الدولية بشأن العلاقة القوية بين التطرف العنيف بمختلف أشكاله والإرهاب؛
- تشجيع إقامة لقاءات جامعية في الجزائر بشأن مكافحة التطرف العنيف والتعصب خاصة تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية ووزارة التعليم العالي ؛
- تطوير برامج تعاون بين المؤسسات الدينية العمومية والخاصة مع نظيراتها في دول منطقة الساحل؛
- تدعيم فكرة إنشاء جمعية علماء دول منطقة الساحل؛
- تنفيذ برامج تكوين الأئمة في بلدان منطقة الساحل؛
- توعية البلدان التي تستقبل الجاليات المسلمة بشأن الأشكال الجديدة للتطرف العنيف المتمثلة في الخوف من الأجانب والإسلام وأثر ذلك في استجابة فئات الشباب الذين ينتمون إلى هذه الجاليات إلى تبني التطرف العنيف والانضمام والتجنيد في صفوف إلى الجماعات الإرهابية ؛
- إنشاء برامج لتكوين الأئمة الجزائريين ونقلهم للعمل في البلدان الأجنبية التي يقيم بها نسبة كبيرة من الجالية الجزائرية، (برامج قيد الإنجاز حاليا مع فرنسا في إطار الاتفاق الذي تم توقيعه بين البلدين في هذا الصدد)؛
- التعاون مع منظمة الأمم المتحدة في إطار برنامج يهدف إلى مشاركة الجزائر لتجربتها في مكافحة الإرهاب بهدف محاربة هذه الظاهرة والتطرف العنيف. وركز هذا التعاون على وضع تحت تصرف منظمة الأمم المتحدة كمية كبيرة من الوثائق والأرشيف المكتوب والسمعي البصري إضافة إلى إنتاج مشترك لفيلم قصير عن أحد التائبين، للعمل على القضاء على الراديكالية والفهم الذي يهدف إلى التحريض على الإرهاب؛
- الالتزام بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مجال الزيارات التي تقوم بها إلى السجون والإطلاع على المعاملة التي يتلقونها بما في ذلك الأشخاص المساجين الذين ارتكبوا أعمالا إرهابية. حيث تتم هذه الزيارات بانتظام وهي تتماشى مع الإجراءات الموحدة للجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي عام 2013، قامت هذه الأخيرة بإجراء 35 زيارة شملت نحو 18.191 سجيناً من كل الفئات بما في ذلك الأشخاص المسجونون لارتكابهم أعمالا إرهابية .

استنتاجات

إن ما يمكن ملاحظته من خلال كل ما سبق، أن الجزائر قامت بمجهودات جبارة للقضاء على الراديكالية التي تطال كافة القطاعات وكافة شرائح المجتمع ولاسيما الشباب. ولهذا الغرض، حشدت الدولة وسائل معتبرة سواء البشرية منها أو المادية أو المالية، ويمثل ذلك تحديا يجب على البلاد مواجهته على المدى الطويل. كما أن النتائج المحققة لحد الآن تعد مشجعة وتحث على المضي قدما وإلى أبعد الحدود في هذا النهج. ومن بين النتائج المحققة يمكن ذكر على سبيل الإشارة ما يلي:

1. إدراك المواطنين وبوتيرة سريعة لأهمية القضاء على الراديكالية وأثرها، ومشاركتهم في تنفيذ التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية ومختلف المؤسسات في البلاد في هذا السياق؛
2. إضعاف الخطاب المتطرف ومصادره وتأثيره في أوساط المواطنين عامة وبين الشباب خاصة وعلى نحو ملموس؛
3. تركيز الشباب اهتمامهم على مختلف السياسات العمومية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الموجهة صوبهم والتي تقدم لهم فرصا حقيقية للاندماج في مسار البناء الوطني وتنمية البلاد؛
4. وجود عدد قليل من الشباب الجزائريين في صفوف الجماعات الإرهابية الناشطة بالخارج كداعش وغيرها مقارنة برعايا دول أخرى والذين يحصون بالآلاف، وغياب الإرهابيين من أصول جزائرية أكثر فأكثر عن مناصب القيادة في الجماعات الإرهابية الناشطة بالخارج؛
5. التراجع الكبير في الاهتمام الذي كان يوليه المواطنون للقنوات التلفزيونية الفضائية الأجنبية بشكل عام والتي يعرف عن برامجها السياسية والدينية بأنها مستوحاة من التطرف والعنف اللفظي؛
6. التأطير المؤسساتي للفتوى وتكفل المؤسسات الرسمية بها؛
7. نضوب مصادر التجنيد لدى التيارات المتطرفة والجماعات الإرهابية؛
8. استعادة الفضاءات الثقافية والاهتمام أكثر بالتوعية والوعظ عن طريق إسلام معتدل ومتسامح كما كان دائما الحال عليه في الجزائر؛
9. التكوين الكمي والنوعي للأئمة والمرشدين وتفاعلهم المستمر مع المواطنين خارج الفضاءات الدينية؛
10. إنشاء مؤسسات جديدة للتأطير العقائدي للنشاط الديني (أكاديمية علوم الفقه)، وتتبع هذا

النشاط عن كذب (المرصد الوطني لمكافحة التطرف الديني)؛

11. إصلاح المنظومة التربوية وإدراجها في منظور يركز على ترسيخ القيم الوطنية العريقة لدى الطفل الذي سيصبح مواطنا في المستقبل، ويشجع بحزم على الحدّثة والاندماج مع العالم الحديث وتطوير الفكر النقدي والعلمي والعقلاني؛

12. إعادة تنشيط المجال الثقافي من جديد وتعبئته من أجل إحياء وتنمية قيم التسامح والتفتح على العالم والحوار والأصالة واحترام الغير والعيش المشترك؛

13. تزايد الاهتمام الذي يوليه الشركاء الأجانب بالتجربة الجزائرية فيما يتعلق بالقضاء على الراديكالية.

ساهمت سياسة القضاء على الراديكالية أيضا في عودة الهدوء والثقة في أوساط المواطنين وتزايد مستوى اليقظة إزاء أنصار ومؤيدي الخطاب المتطرف، وتدعيم التلاحم الوطني وإعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي تعرض للاضطراب الشديد من جراء المأساة الوطنية، وحماية الأرواح البشرية التي كانت ستزهقها الآلة الإجرامية للتطرف العنيف والإرهاب.